الأمم المتحدة : عدد سكان المدن سيزيد 2.5 بليون نسمة في العام 2050

نيويورك / متابعات:

أفاد تقرير للأمم المتحدة نشر مؤخرا بأن أكثر من نصف سكان العالم البالغ عددهم سبعة بلايين نسمة يعيشون في مناطق حضرية، وتتصدر طوكيو ودلهي وشنغهاي ومكسيكو سيتي وساو باولو قائمة "المدن الكبرى" التي يزيد عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة.

وتوقع التقرير أن يشهد العالم قفزة في نسبة التوسع الحضري، وأن يتجاوز سكان المدن الستة بلايين نسمة بحلول عام 2045.

وأشار مدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية في الأمم المتحدة جون ويلموث في مؤتمر صحافي في مقر المنظمة الدولية أمس، إلى أن هذه القفزة ستكون مدفوعة "بتفضيل الناس الإنتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ومعدل النمو العام الإيجابي لسكان العالم المقدر أن يستمر خلال السنوات الـ35 المقبلة".

وفي الواقع، فإن النزوع للسكن في المناطق الحضرية المصحوب بنمو سكاني عام سيزيد عدد سكان المدن بمقدار 2.5 بليون نسمة في العقود الثلاثة المقبلة إن معظم هذا النمو يقع في البلدان النامية وخصوصا في آسيا وأفريقيا.

وستكون الهند والصين ونيجيريا مسؤولة عما يصل إلى 37 في المئة من النمو المتوقع لسكان العالم في العقود الثلاثة المقبلة، حيث تضيف الهند 404 ملايين نسمة لسكان المدن والصين 292 مليونا ونيجيريا 212 مليونا بحلول عام 2050.

وسيكون التحدي الرئيسي الذي تواجهه هذه البلدان هو تقديم خدمات أساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن والبنية الأساسية والنقل والطاقة والوظائف لسكان الحضر الآخذين في التزايد في هذه الدول.

ولفت ويلموث إلى أن "إدارة المناطق الحضرية ستكون واحدة من أهم تحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين، وإن تقديم هذه الخدمات الى المناطق الحضرية الكثيفة السكان سيكون أرخص وأقل إضرارا في البيئة من تقديمها لسكان المناطق الريفية المتناثرين".

ويتخوف ويلموث من الحالات التي لا تخطط فيها الحكومات للنمو المتوقع التي قد تواجه امتدادات وأحياء فقيرة ومدناً لا تمثل مكانا جيداً يمكن العيش فيه.

ونما سكان الحضر في العالم بسرعة كبيرة، فبينما كانت هناك عشر مدن كبرى فقط في عام 1990، ارتفع العدد اليوم إلى ما يقارب ثلاثة أمثال وأصبح هناك 28 مدينة كبيرة في العالم الآن. وتعتبر طوكيو المدينة الأكثر سكاناً في العالم، إذ يبلغ عدد سكانها 38 مليوناً تليها دلهي (25 مليونا) ثم شنغهاي (23 مليونا) ومكسيكو سيتي ومومباي وساوباولو إذا يبلغ سكان كل منهما حوالي 21 مليونا.

وأشار التقرير إلى أن منطقة نيويورك التي كانت ثالث أكبر مركز حضري في العالم في التسعينات، تراجعت إلى الترتيب التاسع ومن المتوقع أن تتراجع إلى الترتيب الرابع عشر بحلول عام 2030 حيث تصبح المدن في البلدان النامية أسرع نمواً.

ويعد انخفاض الخصوبة والإنكماش الإقتصادي والكوارث الطبيعية، من بين العوامل الأكثر شيوعا التي ساهمت في تراجع السكان في بعض المدن الآسيوية والأوروبية في السنوات القليلة الماضية، كما شكل النزوح من هذه المدن أيضا أحد العوامل.

في الوقت ذاته، من المتوقع أن يبلغ سكان المناطق الريفية في العالم الذين يقترب عددهم الآن من 3.4 بليون نسمة إلى الذروة في عام 2020، ثم يتراجع العدد مجددا إلى 3.1 بليون نسمة بحلول عام 2050 .

وبينما تشهد بلدان أفريقيا وآسيا نمواً حضرياً سريعاً، فإنها لا تزال موطن 90 في المئة من سكان المناطق الريفية في العالم.

وفق تقرير عن مؤشرات الوضع المائي في أحواض صنعاء وعمران وذمار وتهامة

نصيب الفرد من المياه لا يكفي الاحتياجات الأساسية ناهيك عن إحداث نهضة تنموية متوازنة

الأحواض المستهدفة مهددة بشكل كبير بخطر استنزاف المياه الجوفية

أظهر تقرير صدر مؤخرا عن الهيئة العامة للموارد المائية حول مؤشرات الوضع المائي في اليمن (الموارد المائية الجوفية المتاحة والاستخدامات في أحواض صنعاء ، عمران ، ذمار ، تهامة) أن نصيب الفرد من المياه في جميع الاحواض التى تناولها التقرير لا يكفي الاحتياجات الاساسية ناهيك عن احداث نهضة تنموية متوازنة .

وأشار التقرير الى أن حصة الفرد في تلك الاحواض منخفضة جدا بالمقارنة مع حصة الفرد على المستويين الإقليمي والعالمي .

صنعاء / بشير الحزمي

ولفت التقرير الى أن كمية المياه الجوفية المتجددة في حوض صنعاء تبلغ 79 مليون م3 ، ويقدر عدد السكان في الحوض لعام 2010 م 2،344،740 نسمة وبالتالي تبلغ حصة الفرد السنوية من الموارد المائية المتجددة فيه 34م3. فيما تبلغ كمية المياه الجوفية المتجددة في حوض عمران 40 مليون م3 ، ويقدر عدد السكان في نطاق الحوض لعام 2010 م 398،030 نسمة وبالتالي تبلغ حصة الفرد السنوية من الموارد المائية المتجددة فيه 100م3. وفي حوض ذمار تبلغ كمية المياه الجوفية المتجددة 68،9 مليون م3 ، ويقدر عدد السكان في الحوض لعام 2010 م 401،823 نسمة وبالتالي تبلغ حصة الفرد السنوية من الموارد المائية المتجددة فيه 171م3. أما في حوض تهامة فتبلغ كمية المياه الجوفية المتجددة 550 مليون م3 ، ويقدر عدد السكان في الحوض لعام 2010 م 2،893،004نسمة وبالتالي تبلغ حصة الفرد السنوية من الموارد المائية المتجددة فيه 190م3.

وأشار التقرير إلى أن معدل نصيب الفرد على مستوى العالم يبلغ 7،500م3/سنة، وفي الشرق الاوسط وشمال أفريقيا يصل إلى حوالي 1،200م3/سنة. كما أن نصيب الفرد عند خط الفقر المائي يقدر بحوالي 1،000م3/سنة .وبحسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم حصة الفرد من الموارد المائية المتاحة 1،000م3/ فرد/ سنة يعتبر منخفض بشكل كارثي .

وكشف التقرير أن نتائج المؤشر للأحواض المستهدفة بينت أن جميع الاحواض المذكورة مهددة بشكل كبير بخطر استنزاف المياه الجوفية . حيث أن معدلات السحب تفوق معدلات التغذية بأكثر من ضعفين ونصف في حوض ذمار وبأكثر من ثلاثة أضعاف ونصف في أحواض تهامة وعمران وصنعاء .

وبين التقرير أن كمية السحب من المياه في هذه الاحواض ما تزال أقل من كمية المياه الجوفية القابلة للاستغلال مع أن معدلات السحب السنوية تفوق معدلات التغذية السنوية.حيث اتضح أن مؤشر استنزاف المياه الجوفية في حوض صنعاء 68 % وفي حوض ذمار 60 % وفي حوض عمران 61 % وفي حوض تهامة 75-85 % .

وتوضح نتائج التقرير أن مؤشر حساسية أحواض المياه الجوفية للتلوث(حساسية خزانات المياه الجوفية) في تلك الاحواض جميعها منخفضة .

وفيما يتعلق بمؤشر نوعية المياه الجوفية فقد بين التقرير أنها في حوض صنعاء جيده بشكل عام مع وجود بعض مؤشرات لبؤر تلوث طبيعي أو بفعل أنشطة بشرية محدودة الامتداد بالمقارنة مع مساحة امتداد الحوض . وتتمثل أهم بؤر التلوث في الحوض المواقع القريبة من قناة تصريف المجاري المفتوحة شمال العاصمة صنعاء بالقرب من محطة معالجة مياه الصرف الصحي ، تلوث في الآبار القريبة من الحفر الامتصاصية داخل مدينة صنعاء ، تلوث ناتج عن التخلص المباشر لمخلفات محطات الوقود وورش صيانة السيارات ومخرجات المستشفيات والمختبرات والمصانع ، تلوث على طول مجاري الاودية في الاحواض الفرعية ناتج عن استعمال الاسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية في الانشطة الزراعية ، تلوث ناتج عن تركيز لمادة الفلورايد في آبار في المناطق الجنوبية الشرقية والغربية والجزء الشمالي من الحوض .

أما في حوض ذمار فتصنف نوعية المياه الجوفية بأنها جيدة جدا بالرغم من وجود مؤشرات تلوث عند مصب محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالإضافة الى ظهور مؤشرات تلوث جرثومي في عدد من المواقع بين أقل من 2،2 وأكثر من 16 قولونية/100مل ، قد يكون ناتجا عن استعمال الأسمدة الحيوانية بالإضافة الى ظهور نسبة عالية من الكروم في عدة مواقع .

وفي حوض عمران أوضح التقرير أن نوعية المياه الجوفية بشكل عام تصنف بالجيدة ومعظمها تطابق المواصفات القياسية اليمنية لمياه الشرب والاستخدامات الزراعية ، مع ظهور استثناءات في ارتفاع العسر الكلي أو إرتفاع تركيز عناصر الكالسيوم والبوتاسيوم والكبريتات في بعض العينات . وبشكل عام هناك ارتفاع في ملوحة المياه في الجزء الاوسط من الحوض في حوالي 5 % فقط من الآبار المنتشرة في الحوض.

أما في حوض تهامة فقد بين التقرير أن نوعية المياه الجوفية في الحوض تصنف بالمتوسطة . حيث أشارت دراسات نوعية المياه الجوفية في سهل تهامة والتى نفذتها الهيئة خلال الاعوام 2007 - 2011 م بأنها عذبة بشكل عام وترتفع درجة الملوحة بالاتجاه نحو الغرب . يظهر شذوذ في بعض المناطق من سهل تهامة يمتد حتى الاجزاء الشرقية مثل بعض مناطق وادي سهام وفي بعض المواقع جنوب شرق وادي سردود ووادي مور والمنطقة الواقعة بين وادي عيان ووادي القور في شمال تهامة ومنطقة وادي موزع حيث ترتفع درجة الملوحة بشكل كبير لتصبح غير مطابقة للمواصفات القياسية لمياه الشرب والمواصفات القياسية للمياه المستخدمة في الري . وهناك مؤشرات قد تدل على أن كيميائية المياه الجوفية في المناطق الواقعة على طول ساحل البحر الاحمر وبعض المواقع القليلة من منطقة الدراسة متأثرة بفعل تداخل مياه البحر والتبادل الأيوني العكسي . ولفت التقرير هنا الى أن الملوحة وارتفاع تركيز النيترات في المناطق الحضرية أو مناطق الزراعة الكثيفة هي أهم مظاهر تدهور نوعية المياه الجوفية في سهل تهامة وهي إما نتيجة تداخل مياه البحر على طول الساحل نتيجة الضخ الزائد للمياه الجوفية أو الاستخدام المفرط للمخصبات أو عن طريق تسرب لمياه الصرف الصحي .

وفيما يتعلق بمؤشر نسبة استخدامات المياه الجوفية في القطاعات الاساسية من اجمالي الاستخدامات أوضح التقرير أن قطاع الزراعة يمثل المستخدم الاكبر على الاطلاق حيث تمثل حصته بين 95 % من اجمالي استخدامات المياه الجوفية في حوض تهامة ، حوالي 96 % في حوض ذمار ،86 % في حوض عمران ، 78 % في حوض صنعاء .

وأشار التقرير الى أن الكميات الكبيرة من المياه الجوفية المستخدمة للري ناتجة عن التوسع والانتشار للآبار المستخدمة للري وعدم كفاءة طرق الري المستخدمة .

وذكر التقرير أن الشرب والاستخدامات المنزلية تأتي في المرتبة الثانية من حيث كمية ونسبة الاستخدامات في جميع الاحواض وتعتمد الكمية على كثافة التجمعات السكانية الحضرية في الاحواض حيث يأتي حوض صنعاء في المرتبة الاولى بنسبة استخدام تقدر بحوالي 19،2 % من اجمالي الاستخدامات في الحوض نفسه وفي حوض ذمار تبلغ نسبة الاستخدامات للشرب والاستخدامات المنزلية 3،3 % وفي حوض عمران 14 % وفي حوض تهامة 4،5 % .

أما نسبة الاستخدامات الصناعية فقد اظهر التقرير بأنها منخفضة بالمقارنة بالاستخدامات الأخرى حيث تصل في حوض صنعاء الى 2،5 % وفي حوض ذمار 0،7 % وفي حوض عمران 0.02 % وفي حوض تهامة 0،5 % . أما الاستخدامات السياحية فقد وصفت بالمتواضعة جدا .

وعن مؤشر كفاءة استخدام المياه الجوفية في الحوض اظهر التقرير بأن كمية المياه الجوفية السنوية المسحوبة في حوض صنعاء تبلغ 281م.م3 فيما كمية الاحتياج السنوي الفعلي في الحوض نفسه غير معروفة ومؤشر كفاءة استخدام المياه الجوفية في الحوض 40 % . أما في حوض ذمار فان كمية المياه الجوفية السنوية المسحوبة في الحوض تبلغ 181م.م3 فيما كمية الاحتياج السنوي الفعلي في الحوض نفسه غير معروفة ومؤشر كفاءة استخدام المياه الجوفية في الحوض 55 %. وفي حوض عمران فان كمية المياه الجوفية السنوية المسحوبة في الحوض تبلغ 139م.م3 فيما كمية الاحتياج السنوي الفعلي في الحوض نفسه تبلغ 75،5 ومؤشر كفاءة استخدام المياه الجوفية في الحوض 54،5 % . وفي حوض تهامة تبلغ كمية المياه الجوفية السنوية المسحوبة في الحوض 1،930م.م3 فيما كمية الاحتياج السنوي الفعلي في الحوض نفسه تبلغ 723 ومؤشر كفاءة استخدام المياه الجوفية في الحوض 37 %.

وبحسب التقرير وما اورده من ارقام فان نتائج المؤشر تدل على أن كفاءة استخدام المياه الجوفية ما زالت متدنية ، حيث أنه وفي أحسن الاحوال تذهب نصف كمية المياه الجوفية المستخرجة هدرا ولا يستفاد منها ، وفي بعض الاحواض قد يتجاوز ذلك كما في حوض تهامة حيث وصلت كمية المياه المهدورة الى ما يقارب 63 % من المياه المستخرجة . وهو ما يضع القطاعات الفرعية المستخدمة للمياه بمختلف اصنافها أمام مسئولية كبيرة ويحتم عليها بحسب التقرير بذل جهود أكثر جدية في عملية ترشيد الاستخدامات ابتداء بتنفيذ برامج توعوية ، ادخال تقنيات وبدائل لتقنين ورفع كفاءة الاستخدام ، مرورا بالإبداع في تنمية تلك التقنيات والبدائل وانتهاء باعتماد وتطبيق آليات لمراقبة ومحاسبة الاستخدامات غير الكفؤة .

رسالة الدكتور باباتوندي أوشيتيمن في اليوم العالمي للسكان

اليوم، يشكل شباب العالم، البالغ عددهم 1.8 بليون نسمة قوة لا يستهان بها فرادى أو مجتمعين. فهم يشكلون واقع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ويوطدون القواعد والقيم، ويبنون الأساس لمستقبل العالم.

ويتزايد إدراك الحكومات والمجتمع الدولي بأهمية توفير الموارد والفرص للشباب كي يحققوا إمكاناتهم كأفراد ومواطنين. فهم على يقين بأن الاستثمار في الشباب وتمكينهم من ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم لا تقتصر فوائده على الشباب أنفسهم بل إن الفائدة يمكن أيضاً أن تساعد بلدانهم على جني العائد الديمغرافي.

وإننا ندرك أن الشباب إذا ما توافرت لهم أسباب الصحة والتعليم والقدرة على الإنتاج والمشاركة الكاملة، سيكون بمقدورهم المساعدة على كسر حلقة الفقر عبر الأجيال وسيكونون أكثر قدرة على توقي الصدمات في مواجهة التحديات الفردية والمجتمعية. وبمقدور الشباب كمواطنين يتمتعون بالمهارات والمعارف أن يسهموا بصورة أكمل في نهوض مجتمعاتهم وأوطانهم.

وبالنسبة إلى ملايين الشباب حول العالم، فإن سن البلوغ – أو البداية البيولوجية لمرحلة المراهقة – يحمل معه تغييرات لا تقتصر فقط على أبدانهم، ولكن أيضا المزيد من أوجه الضعف المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة في مجالات الحياة الجنسية، والزواج، والحمل والإنجاب. فهناك الملايين من الفتيات اللاتي ترغمن قسراً على الجنس أو الزواج رغم إرادتهن، مما يضاعف من مخاطر الحمل غير المرغوب فيه، وحالات الإجهاض غير المأمون، والإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، فضلا عن الوفاة أو العجز أثناء الولادة.

ومن هنا كان الشباب، وبخاصة الفتيات المراهقات، يشكلون صلب العمل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان. ذلك أن الصندوق، من خلال عمله مع طائفة عريضة من الشركاء، يؤيد السياسات والبرامج التي تستثمر في المراهقين والشباب وتعزز تهيئة بيئة إيجابية لهم؛ وتنهض بفرص حصولهم على التثقيف الجنسي الشامل، فضلاً عن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية جيدة النوعية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة؛ وتيسير وصولهم إلى مراكز القيادة والمشاركة. وإننا نقوم بهذه الأعمال مؤكدين على الوصول إلى الفتيات المراهقات الأشد فقراً وأكثر تهميشاً وأقل تمتعاً بالخدمات.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود المتشعبة، فإننا وشركاءنا ندرك الأهمية الحاسمة للتبكير في القيام بالاستثمارات في الصحة الجنسية والإنجابية وكيف أن ذلك يمكن أن يفضي إلى تحسين حياة الشباب ورخاء مجتمعاتهم. إن إقامة المستقبل المستدام إنما تعتمد على وجود سكان يتمتعون بالقدرة على توقي الصدمات، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالاستثمار في الشباب. فهم لا يشكلون فقط النسبة الأكبر في سكان العالم ويستحقون الحصول على نصيبهم العادل تحقيقاً للإنصاف، لكنهم أيضا يمرون بمرحلة حرجة في دورة حياتهم من شأنها أن تقرر ماذا سيكون عليه مستقبلهم – وبالتالي مستقبل أسرهم ومجتمعاتهم وأوطانهم.

وإنني، في هذا اليوم العالمي للسكان، أتعهد بالدعم الكامل من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان لكل الجهود التي من شأنها النهوض بأماني الشباب ووضعهم في صميم جهود التنمية التي تبذل على الصعيدين الوطني والعالمي.

في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للسكان

بان كي مون : يجب إعطاء الشباب أولوية في الخطط الإنمائية

نيويورك / متابعات:

دعا الأمين العام بان كي مون إلى إعطاء الشباب أولوية في الخطط الإنمائية ، وإشراكهم في جميع القرارات التي تؤثر فيهم.

وقال في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للسكان "من خلال تمكين الشباب اليوم ، سوف نضع الحجر الأساس من أجل مستقبل مستدام للأجيال القادمة".

وشدد كي مون في رسالته على أهمية أن تحترم الحكومات حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الشباب ، وأن تتصدّى بفعالية لأي انتهاك.

وقال :"إن عدد الشباب في العالم اليوم هو الأكبر في التاريخ ، فثمّة 1.8 بليون شاب ، يعيش معظمهم في البلدان النامية ، ويتمتّعون بإمكانات هائلة للمساعدة على مجابهة التحديات الكبرى التي تواجهها الإنسانية".

وذكر الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته ، أن الكثير من الشباب يفتقرون إلى الموارد اللازمة للخروج من الفقر. وقد حرم الكثير منهم من فرص مشروعة للحصول على تعليم جيد النوعية، وإيجاد عمل لائق ، والمشاركة في الحياة السياسية في مجتمعاتهم.

وأضاف « أن اليوم العالمي للسكان هو فرصة لتجديد الالتزام بمساعدة هؤلاء الشباب على المضي قدمًا من أجل الرقي بالمجتمع.

وعبر عن القلق بشأن تعرض المراهقات للتمييز والعنف الجنسي والزواج المبكر والحمل غير المرغوب فيه.

وقال بان كي مون :"حتى من بين أولئك الشباب الذين حالفهم الحظ بالحصول على شهادات جامعية ، يجد العديد منهم أنفسهم بدون عمل أو في وظائف منخفضة الأجور لا مستقبل لها".

وشدد على أهمية الاستثمار في خدمات الصحة والتعليم والتدريب والتوظيف للشباب الذين يمرّون بمرحلة انتقالية حاسمة إلى سن الرشد. ومن شأن ذلك أن يحسن آفاقهم في الحياة ومستقبلنا المشترك.

ويعبّر الشباب أنفسهم بصراحة عن آرائهم وعما يخالجهم. فقد أيّدت أكثر من ألف منظمة شبابية ، في وقت سابق من هذا العام ، الدعوة العالمية للشباب التي رحّب بها 40 بلدًا والتي توصي باعتماد أهداف ومقاصد محورها الشباب في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ويصادف العام القادم الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع الخطة التي ستحل محلها ، وإبرام اتفاق قانوني هادف بشأن تغيّر المناخ.

ويضطلع الشباب بدور رئيسي في هذه العمليات كلّها. ويصادف عام 2015 أيضا ، الذكرى السنوية العشرين لانطلاق برنامج العمل العالمي للشباب.